نضال الشعب

الاثنين 2025/4/14 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (133)

هل من صفقة تهدئة جديدة بالأفق؟

افتتاحية العدد

أنعشت الآمال مؤخرا تصريحات صدرت عن ويتكوف مبعوث الرئيس ترامب للشرق الأوسط، وكذلك الرئيس ترامب، عن تقدم ملموس بشأن التهدئة ووقف إطلاق النار في غزة، بعد اندلاع موجة القتل بالجملة والمجان التي أطلقها جيش الاحتلال الإسرائيلي مع رئيس اركانه الجديد التي وجدها فرصة لإثبات الفرق بينه وبين رئيس الأركان السابق بأنه أكثر قدرة من سابقه باستخدام قوة النيران للأسلحة الأمريكية الفتاكة التي يمتلكها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

تصريحات ترامب وويتكوف، اوحت بأن المبادرة الأخيرة التي تقدمت بها الشقيقة مصر كحل وسط ما بين مبادرة ويتكوف السابقة، ورفض حماس لها ومن ثم المرونة التي ابدتها قيادة حركة حماس في زيارة وفدها مؤخرا للقاهرة جعلت أنه من الممكن الحديث عن أفق جديد لوقف إطلاق النار وتهدئة وتبادل للأسرى والمحتجزين لم يجري الحديث عن نسبتهم، وكذلك بإجراءات أخرى تعيد الوضع عما كان عليه قبل الثامن عشر من مارس آذار السابق وصولا للحديث عن البدء بتطبيق المرحلة الثانية من اتفاق 16 يناير السابق بانسحاب إسرائيلي شامل من قطاع غزة.

وقبل الحديث عن إمكانية وجود أفق لصفقة جديدة نريد توجيه نصيحة لقيادة حركة حماس ألا تقع في المحظور الذي وقعت فيه عدة مرات برفض الصفقة ومن ثم تعود لذات الصفقة بشروط أصعب من الأولى مضافا عليها خسائر يدفع ثمنها المواطن الغزي من لحمه ودمه ومقدراته الاقتصادية والمادية.

وربما تجربة الصفقة الأخيرة التي رفضت، وكانت هدية لنتنياهو لتصعيد العدوان، وتمرير الموازنة، وإعادة بن غفير للائتلاف الحكومي، وإطلاق يد نتنياهو بعد تعزيز ائتلافه الحكومي بتصفية خصومه في الأمن والقضاء والانقضاض على ما أسماه الدولة العميقة في إسرائيل متماهيا مع ترامب في حملته على القطاع الحكومي لتصفية ما اسماه الدولة العميقة بأمريكا.

التحذير والنصيحة واجبة قبل كل شيء حتى لا يلدغ المؤمن عدة مرات من ذات الجحر، والتكرار لا يعفي من المسؤولية من المرة الأولى للأخيرة.

وإذا ما كانت إشكالية فشل الصفقة الأخيرة الرهان على اطالة أمد التفاوض، بتمديد مدد التبادل لكسب الوقت، لكن السؤال ماذا تريد حركة حماس من كسب الوقت، وهل ما زالت واهمة أنه بإمكانها ضمان عودة دور لاحق لها في غزة إذا فشلت الخيارات الأخرى مثلا.

نعتقد إن هكذا رهان يعبر عن قصور في قراءة المشهد السياسي وهو ذات القصور في قراءة المشهد في رفض الصفقة السابقة انطلاقا من عدم القدرة أو التعامي عما يحدث من تطورات في بنية النظام السياسي في إسرائيل وحاجة نتنياهو لاستمرار الحرب باعتبارها المخرج الوحيد لإنقاذ نفسه من المأزق الذي يواجهه على عدة جبهات داخلية وخارجية آخرها زيارته الفاشلة للولايات المتحدة الأمريكية التي عاد منها خالي الوفاض.

لقد قدمت القيادة الفلسطينية سلما آمنا لقيادة حركة حماس عبر الاشقاء في مصر للنزول عن الشجرة، ولا يقتضي الآمر مواصلة ذات الرهانات لكلفتها المتزايدة يوما بعد يوم، والتي اثبتت حربهم بطوفان الأقصى وما ترتب عليها من كوارث وطنية وإنسانية إنها ستقود إلى مكاسب سوى حصد المزيد من الخسائر والويلات.

النزول عن الشجرة ليس لحماية حركة حماس ودورها اللاحق بإطار الحركة الوطنية الفلسطينية فحسب، وإنما في وقف حرب الإبادة وقطع الطريق أمام حرب التهجير القسري للغزيين من قطاعهم المكلوم، وإعادة احتلاله واقتطاع ربع مساحته كمنطقة آمنة.

الخيار الأقصر والأصوب أن تبلغ حماس الأشقاء الوسطاء بالبحث عن صفقة شاملة ليس فقط للتهدئة وإنما لإنهاء الحرب والتبادل الكل مقابل الكل، وتسليم ما تبقى من سيطرتها الأمنية والمدنية لقطاع غزة للحكومة الفلسطينية لبسط سيطرتها الأمنية والمدنية بدعم عربي ودولي، واتخاذ الترتيبات اللازمة في إطار المبادرة المصرية التي أصبحت عربية للتعافي المبكر ولإعادة اعمار قطاع غزة الذي تستكمل قوات الاحتلال الإسرائيلي تدمير ما تبقى منه مع كل قراءة خاطئة تقع فيها قيادة حركة حماس للمشهد السياسي الإسرائيلي والإقليمي والدولي.

حكومة نتنياهو التي رفضت الخطة المصرية العربية، وجدت في رفض حماس للصفقة بعد القمة فرصة لتدمير مقومات هذه الخطة ووضع اجندة جديدة على طاولة البحث خلقتها القوة العسكرية الغاشمة التي تحظى بالرعاية والغطاء السياسي والدبلوماسي الأمريكي والدعم العسكري غير المحدود.

السؤال الأخير هل تمتلك قيادة حماس الإرادة والشجاعة لاتخاذ الموقف الصحيح باللحظات التاريخية الصعبة وهو الوقت الصحيح لإنقاذ الشعب الفلسطيني وقضيته من الدمار وتبديد منجزاته التي حققها بتضحيات جسام، أم ستواصل طريق من بعدي الطوفان بعد فشل طوفانها في تحقيق أهدافه.

في ظل التحولات.. فلسطين لم تعد جريحة بل ذبيحة

بقلم: د. فريد اسماعيل

انشغل المعنيون وغير المعنيين بخبر استدعاء الرئيس الأمريكي ترامب لنتنياهو على عجل إلى البيت الأبيض حتى كاد هذا الخبر يطغى على حرب الإبادة الجماعية والتي يبدو أن الكثيرين قد تأقلموا معها ومع مشاهد الموت وأشلاء الاطفال والأمهات والشيوخ في غزة وعلى امتداد أرضنا الفلسطينية. انشغل الجميع بممارسة التنجيم ومحاولة التنبؤ بما سيقدمه ترامب لنتنياهو من هدايا تسنده في حربه لإنهاء الوجود الفلسطيني وتحقيق الأهداف الصهيونية الأمريكية المشتركة. وعلى الرغم من أن الرباط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هو رباط وجودي، إلا أن نتنياهو حين جلس على نفس الكرسي الذي جلس عليه منذ فترة وجيزة الرئيس الأوكراني زيلينسكي، فوجئ بأن ترامب يقدم الهدايا لنفسه، ويوجه الرسائل المباشرة بأنه صاحب الأمر والنهي في رسم الخارطة الجديدة للمنطقة، وهو الذي يحدد مساحة الأدوار لهذه الدولة أو تلك في الإقليم مع حرصه على مصالح إسرائيل العليا. وعلى الرغم من أن العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا ولن تتغير تحت أي ظرف من الظروف، إلا أن ترامب بنرجسيته المفرطة ينظر إلى الآخرين مهما بلغ شأنهم أو مستوى تحالفه معهم بصفتهم كومبارس. فقد كتب عاموس هآريل في هآرتس في معرض توصيفه للقاء ترامب نتنياهو بأن الأخير ليس سوى ممثل في استعراض ترامب. ويضيف عاموس بأن نتنياهو لم يتعرض لما تعرض له زيلينسكي ولكن يمكن القول بأنه كان «نصف زيلينسكي « لكن المشترك بين الاثنين هو أن المسؤول عن الاستعراض وكاتب السيناريو والمخرج هو ترامب.

صحيح أن اللقاء في البيت الأبيض كان كاشفا، إذ عمد ترامب إلى توجيه رسائل واضحة لنتنياهو محصلتها أن المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية العظيمة هى الأهم،لكن هذا لا يجب ان يدفع أي أحد للاعتقاد بأنه يمكن الرهان على توقع فجوة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية نتيجة اختلاف الرؤى لدى الطرفين في طرق ومساحة توزيع الأدوار في المنطقة، ومدى النفوذ الذي يمكن أن يعطى أمريكيا لهذا الطرف أو ذاك،لأن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل تتجاوز نتنياهو وبن غفير وسموتريتش وغيرهم لارتباطها بوجود إسرائيل ككيان والأهداف المناطة بهذا الوجود.

لقد كان نتنياهو يمني النفس حين استدعاءه على عجل إلى البيت الأبيض بأن يبلغه ترامب بتخفيض الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي على إسرائيل من ١٧% إلى ١٠% على الأقل أو حتى الغاءها بالمجمل، وان يقدم له الدعم في تصديه للنفوذ التركي المتصاعد في سوريا، أو أن يفرحه بقرار بمهاجمة إيران. وما كان لافتا في هذه الزيارة السرعة التي تمت بها وختامها بطريقة مبهمة. فهيئة البث الإسرائيلية ذكرت «ان الزيارة انتهت فجأة وبدون أن تسفر عن أي أخبار مهمة بالنسبة لإسرائيل، ولم تحقق أي تقدم يذكر بالنسبة للمفاوضات بشأن الرهائن، كما لم يلتزم ترامب بخفض الرسوم الجمركية التي فرضها على إسرائيل، وتم الإعلان رسميا عن المفاوضات مع ايران وعن موعدها.

لقد بدا نتنياهو خلال اعلان ترامب يوم السبت موعدا للمفاوضات المباشرة مع ايران كمن تلقى صفعة على وجهه، سبقتها صفعة أخرى حين وبخ ترامب نتنياهو بالقول إن الولايات المتحدة تقدم سنويا دعما ضخما لإسرائيل يبلغ أربعة مليارات من الدولارات ولا يمكن إعفاء الواردات الإسرائيلية من الرسوم، تبعتها صفعة ثالثة حين كال المديح للرئيس التركي وذكر انه هنأ الرئيس اردوغان لأنه فعل ما لم يستطع أحد فعله خلال ألف عام مخاطبا إياه بالقول لقد سيطرت على سوريا. ثم توجه ترامب لنتنياهو بالقول أنه إذا كانت لديك مشكلة مع تركيا اعتقد أني قادر على حلها ولدي علاقة جيدة مع زعيمها.

لم يتلقى نتنياهو الدعم الذي أراده، كما وافهمه ترامب أن القرار للولايات المتحدة الأمريكية في كل الملفات. فترامب يدوزن الأحداث والأدوار تبعا لما يعتبره المصالح العليا لأمريكا التي يعتقد أنه بإمكانه جعلها عظيمة مجددا.

ومن الواضح أن نتائج هذه الزيارة كانت مخيبة لآمال نتنياهو وإسرائيل، لكن هذا لا يعني أن هناك أي تغير في السياسة الأمريكية أو في دعم الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية والتي أصبحت الولايات المتحدة شريكا كاملا فيها. فعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة بالدور التركي المتصاعد في سوريا، إلا أنها لن تسمح بعرقلة التمدد الإسرائيلي فيها بذريعة وصفها بالخطوات الاستباقية والضرورية للحفاظ على الأمن القومي للكيان. ولهذا فقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الطرفين الإسرائيلي والتركي للاجتماع في أذربيجان للتفاهم ولو فنيا على مساحات النفوذ لكل منهما في الداخل السوري. ورغم التصريحات التي تؤكد فشل التوصل إلى تفاهم، إلا أن هذا يعيدنا إلى الدرس الذي لم يفهمه الكثيرون بعد، وهو بأن القوى العالمية والإقليمية تتطلع إلى منطقتنا من منظار مصالحها الذاتية، وتستثمر في الفرص المتاحة للتوسع الجيوسياسي والاقتصادي وحتى العسكري دون النظر إلى توافق أو تناقض هذه المصالح مع طموحات وأحلام وأهداف شعوب المنطقة. وهذا ليس جديدا أو غريبا في ظل حالة الضعف والوهن العربي. فالاهداف الصهيونية واضحة منذ نشأة الكيان، أما المتغير الذي أفرزته التحولات الكبرى بعد السابع من أكتوبر، فهو التبدل في الأدوار الإقليمية وتقدم الدور التركي بعد انكفاء المشروع الايراني في المنطقة، ودفع إيران إلى القبول بالتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية حول برنامجها النووي بعد فقدانها لمعظم اذرعها واجنحتها في المنطقة.

وهنا السؤال الكبير: أين فلسطين من كل هذه المتغيرات .

فلسطين اليوم لم تعد جريحة، بل ذبيحة. تقتل إسرائيل بدم بارد أربعة عشر مسعفا تحرق الصحفيين في خيمتهم، وتستمر في شطب العائلات من السجل المدني وكأن الأمر أصبح اعتياديا. تقتطع أجزاء كبيرة من القطاع وتعيث دمارا وتغييرا للمعالم في الضفة ومخيماتها، وحرب التجويع تغرز مخالبها من جديد في أمعاء أطفال غزة. أما العالم، فكل يبحث عن دور له في المنطقة والاقليم على أشلاء ضحايانا. فمتى يستفيق المغامرون ويخرجوا من حالة العبث حفاظا على قضيتنا الوطنية وانقاذا لما ولمن تبقى.

إسرائيل تشنّ حرباً منظمة على التاريخ والرواية الفلسطينية

مهتمون: الاحتلال يدمر ويسرق الإرث الحضاري والثقافي والاثار والمخطوطات الفلسطينية لخدمة روايته الزائفة

تقرير – نائل موسى

يُظهر العدوان الإسرائيلي الشامل على الشعب الفلسطيني وعلى قطاع غزة خاصة منذ السابع من أكتوبر 2003، جليا سعي الاحتلال الى محو التراث والرواية الفلسطينية على الأرض، ضمن المساعي الإسرائيلية القديمة الجديدة لتزوير وسرقة التاريخ والجغرافيا.

وبالتوازي جريمة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي المستمرة بأبشع صور القتل والتدمير والتجويع وغيرها من الوسائل والأسلحة المحرمة دوليا، ينفذ جيش الاحتلال بقرار سياسي، إبادة أخرى ضد الارث الحضاري بتدمير المواقع والمعالم الاثرية والمراكز والرموز الثقافية ونهب محتوياتها من لقى ولوحات ومخطوطات لا تقدر بثمن يعود بعضها الى 3000 عام قبل الميلاد.

ويرى مهتمون وخبراء بالتراث ان ما يجري من تدمير ونهب وتزوير، جرائم مخططة تبيتها الحركة الصهيونية حتى قبل إقامة الكيان على ارض فلسطين غام 1948 بقصد تدمير الثقافة والهوية والسردية ومحاولة سلخ الفلسطيني عن أرضه ووعيه التاريخي، ونفيه خارج الجغرافيا» ونفي علاقته بهذه الأرض.

وتصنف جرائم الحرب الثقافية التي يتعرض الشعب الفلسطيني منذ 100 لها بانها الابشع من نوعها في هذا المجال وتفوق جرائم المغول وغيرهم من الطغاة على مر العصور حيث تشن حكومات الاحتلال المتعاقبة حربا على الإنسان والتاريخ وذاكرة المكان، لإزالة الشعب الفلسطيني من الأرض التاريخ والذاكرة والحلول مكانه»، وتثبيت ادعاء أنها وريثة البلاد

ومنذ اليوم الأول للعدوان تعمد الاحتلال تدمير تراث غزة القديم، مستهدفا المواقع الأثرية، والآثار، والمباني المشيدة قبل آلاف السنين وكل ما يشير إلى تاريخ الشعب الفلسطيني الممتد عبر التاريخ.

وبحسب وزارة السياحة والآثار وجهات أخرى مختصة، دمر الاحتلال الكنيسة البيزنطية وكنيسة القديس برفيريوس- ثالث أقدم كنيسة في العالم، والمسجد العمري والمقبرة الرومانية التي يزيد عمرها عن 2000 عام، ومسجد السيد هاشم، وقصر الباشا، ومقام الخضر في مقبرة دير البلح، ومسجد الظفر دمري الأثري، ودار السقا الأثرية، والمدرسة الكمالية، وحمام السمرة في غزة القديمة، ودير القديس هيلاريون غرب النصيرات، ومسجد عثمان قشقار وميناء البلاخية القديم ، وتل رفح القديم، وهو حالياً من ضمن منطقة «محور فيلادلفيا» بين جنوب قطاع غزة ومصر، والذي تحتله قوات الاحتلال بعد تدميره بالكامل.

ويغد المسجد العمري الكبير من أهم وأكبر المساجد التاريخية في فلسطين ويقع في قلب مدينة غزة، وتبلغ مساحته 4100 متر مربع، وتعرض لتدمير كامل، مثل ًدير القديس هيلاريون، الذي منحته منظمة «اليونسكو» «حماية معزّزة مؤقتة» وهو أعلى مستوى من الحصانة ضد الهجمات التي حدّدتها اتفاقية لاهاي عام 1954.

وهذا الدير، هو جزء من تل أم عامر، المُدرج على قائمة اليونسكو للتراث منذ عام 2012، إلى جانب مواقع أثرية أخرى كثيرة شيدت بعضها منذ آلاف السنين.

وزير السياحة والآثار هاني الحايك، قال: إن الاحتلال استهدف أكثر من 188 موقعاً أثرياً وتاريخياً في قطاع غزة، والمتاحف التي تحتوي على العديد من القطع الأثرية، علاوةً على استهداف المساجد والكنائس التاريخية، والمواقع الأثرية والتاريخية، في محاولة لمحو تاريخ الشعب الفلسطيني، لأن هذه المواقع تشكل جزءاً مُهما من الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي تُعد خير دليل على تاريخ الفلسطينيين، واصفاً ما يجري بأنه محاولةٌ لإحلالِ واقعٍ جديد، عبر تدمير كل ما هو فلسطيني، بدايةً بالإنسان وانتهاءً بالحجر.

ويقول المؤرّخ الفلسطيني حسام أبو النصر إن إسرائيل قامت منذ تأسيسها على أرض فلسطين، باستهداف المواقع الأثرية على مراحل، وبدأت منذ عام 1948، عملية سرقة ونهب وفرض الرواية الإسرائيلية، لجعل الآثار تتماشى مع المكتشفات التوراتية، غير أنها فشلت في ذلك، فلجأت إلى سرقة وتدمير الآثار.

وفي العام 1967، بدأت عمليات تدمير الآثار كما حدث في المسجد الأقصى وحارة المغاربة، وسرقة الكثير من الآثار الفلسطينية في قطاع غزة من قبل موشيه ديان عام 67، حيث سرق أكثر من 50 تابوتاً وقطعةً آثار تعود للعهد الكنعاني، وتم نقل الآثار إلى المتاحف الإسرائيلية، ومنها ما كان في منزل ديان، لافتاً إلى أن إسرائيل سرقت أكثر من 700 مخطوطة من أصل 900، حتى عودة السلطة الفلسطينية.

ويقول أبو النصر وهو ممثل فلسطيني في اتحاد المؤرخين العرب، إن دولة الاحتلال وبعد أن بدأت في العام 2008، بشن الحروب على غزة وحتى اليوم، دمرت 80% من المواقع الأثرية، منها ما هو غيرُ قابل للترميم مطلقاً. بهدف إخفاء الدلائل المادية على امتداد التاريخ للمدن الفلسطينية، وتزوير الحقائق التاريخية، وضرب الرواية الفلسطينية، وطمس الهوية الإسلامية المسيحة الفلسطينية، مشيراً إلى أنها تنوي عبر مرور السنين، طمسَ أي أثر يَدل على الكتابات التاريخية، لتقوم بإعادة كتابة التاريخ بالطريقة الإسرائيلية، ضمن محاولات فرض حقائق ووقائع جديدة على الأرض، مثلما تفرض الاستيطان.

ويُشير إلى أنّ ذلك يأتي ضمن خطة إسرائيلية تهدف إلى طمس الهوية العربية في المدن التي تحتلها. وتعد غزة من أهم المدن الكنعانية الخمس، التي تمتد في قلب التاريخ، وان تدمير هذه الآثار يضرب أهم مدينة كنعانية في فلسطين»،

وفي بدايات الحرب، وثّقت لقطات مصورة جنوداً إسرائيليين، وهم داخل موقع أثري في غزة، يسرقون قطعاً تاريخية.

إسرائيل سرقت 12 متحفا ضمن حربها على غزة

اتهم وزير الثقافة الفلسطيني السابق عاطف أبو سيف إسرائيل بـشن حرب على الرواية والسردية الفلسطينية من خلال «تدمير وسرقة» المتاحف والتراث الأثري في قطاع غزة.

واعتبر «ما يجري في غزة من تدمير وسرقة للموروث الثقافي شبيه بما جرى خلال النكبة الفلسطينية عام 1948، معتبرا أنه «فاق في بشاعته ما قام به المغول في بغداد» بعد اقتحامها عام 1258م، في «محاولة لسلخ الفلسطيني عن تاريخه وأرضه».

وقال إن: «ما يجري اليوم في غزة من سرقة للمتاحف واللقى الأثرية، وتدمير للموروث الثقافي، شبيه بما قامت به العصابات الصهيونية قبل النكبة عام 1984 في مدينة يافا، التي كانت تعد المركز الثقافي الفلسطيني، ومدن أخرى».

ولا يعرف على وجه الدقة حجم الأضرار التي طالت التراث الفلسطيني في غزة وعدد المسروقات لكن إسرائيل دمرت 12 متحفا وسرقت محتوياتها»، منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. برز من بينها متحف «الثوب» الفلسطيني، وهو ملك شخصي للسيدة ليلى شاهين في رفح، حيث جرى تدمير 320 قطعة في هذا المتحف ومتحف «المتحف» الذي يحتوي على آلاف القطع، ومتحف «القرارة» الذي يحتوي على رأس عشتار، بجانب متحف «العقاد» ومتحف «القلعة».

ودمرت أكثر من 230 مبنى تاريخي في غزة، و32 مركزا ثقافيا ومسرحا، وآلاف اللوحات الفنية، وقتل 46 كاتبا وفنانا بينهم أسماء بارزة، فيما بعض القطع الأثرية المسروقة والمدمرة «تعود إلى فترات زمنية قديمة جدا، بينها الفترة الكنعانية الأولى»، أوائل الألف الثالث قبل الميلاد.

وبين أبو سيف أن اعتداء إسرائيل على الموروث الثقافي يتم أولا عبر السرقات للغة الأثرية والموجودات، وثانيا عبر التدمير الهمجي للمتاحف والمكتبات». وذكر أن مكتبة بلدية غزة، التي دمرتها قوات الاحتلال تُعد أكبر مكتبة فلسطينية، وتحتوي على كتب وصحف لفترة ما قبل النكبة والتي تمثل كنوزًا ثقافية».

وتابع: «لا يُمكن فهم كيف لدبابة أن تسير فوق بناء الميناء الفينيقي القديم شمالي مخيم الشاطئ، وفوق أقدم مقبرة كنسية في العالم شرقي جباليا، هذه ذاكرة العالم، لكن العالم لا يحرك ساكنا» ومهمتنا رصد وتوثيق السرقات والتدمير، ومخاطبة الجهات الدولية، ووضع الخطط والترميم»

وخلص للقول: «لا أحد يعلم مصير تلك القطع، واليونسكو لا تعلم، معيب أن العالم يقبل محو وتدمير جزء من ذاكرته الخصبة».

واغتنم وزير الثقافة عماد حمدان، مناسبة يوم المخطوط العربي، الذي حل مطلع الأسبوع الماضي، فقال: إن الاحتلال عمل منذ عقود على سرقة المخطوطات الفلسطينية، فنهب جزءا كبيرا من الوثائق والمخطوطات خلال نكبة 1948، ونقلها إلى مؤسساته الأكاديمية، في محاولة لإعادة كتابة التاريخ بما يخدم روايته الزائفة.

وأضاف، الاحتلال يواصل سياساته الاستعمارية ضد ذاكرة شعبنا، بإغلاق المكتبات الفلسطينية وخاصة في القدس المحتلة، وفرض قيود على الأرشيفات، ومحاولة عزل تراثنا عن امتداده العربي والإسلامي.

وقال: في فلسطين لا ينظر إلى المخطوطات باعتبارها مجرد إرث من الماضي، إنما وثيقة حية تؤكد حقنا التاريخي والثقافي في هذه الأرض، وتدحض روايات الطمس والتزييف، فالمخطوطات امتداد لهويتنا الوطنية، وشاهد على دور فلسطين المحوري في صناعة المعرفة والحضارة العربية والإسلامية على مدار القرون الماضية، فقد شكلت عبر العصور مركزاً فكرياً وثقافياً، واحتضنت مكتباتها مخطوطات نادرة في الفقه والتاريخ والفلك والطب والأدب، خطّها علماء فلسطين وأدباؤها، كما حملت في مكتباتها مخطوطات جاءت من عواصم الحضارة الإسلامية الكبرى.

وأوضح أنه في قلب هذا الإرث تقف القدس، التي ظلت على مر الزمن منارة للعلم، تعج مكتباتها بالمخطوطات التي توثق تاريخها، ومكانتها، وحقّها الأصيل في أن تبقى فلسطينية عربية إسلامية؛ لكن هذا الإرث الثقافي الثمين لم يكن في مأمن من محاولات الطمس والتدمير.

حمدان، رأى إلى أن المأساة الثقافية في فلسطين بلغت ذروتها في غزة، حيث تعرضت المكتبات والمراكز البحثية التي تحتوي على مخطوطات ووثائق نادرة للقصف والتدمير خلال العدوان الإسرائيلي الأخير، واستهدفت الصواريخ المكتبات العامة، ودمرت أرشيفات مهمة تحوي سجلات تاريخية، كتدمير الجامع العمري بغزة الذي كان يضم مكتبة أثرية تحتوي على آلاف المخطوطات والوثائق والكتب النادرة والتي يعود تاريخها الى نحو 700 عام، معتبرا أن ما حدث في غزة استهداف مقصود للذاكرة الفلسطينية، ومحاولة لمسح جزء من تاريخنا عن الوجود.

وأكد حمدان أن تدمير المخطوطات والمكتبات هو فعل استعماري ممنهج، يعكس حقيقة الاحتلال الذي يسلب الحاضر، ويسعى إلى محو الماضي، واستئصال جذور الفلسطيني عن أرضه، لكنه لن ينجح، فالمخطوطات والوثائق التي نجت من تحت الركام، ستبقى شاهدة على هذه الجريمة، وسنعمل على ترميمها وإعادة نشرها، لتبقى شاهدة على ما حدث.

وشدد على أن الحفاظ على المخطوطات الفلسطينية هو جزء من معركتنا المستمرة في الدفاع عن حقنا التاريخي في هذه الأرض، وإن كل وثيقة، وورقة مخطوطة، دليل على وجودنا الممتد لآلاف السنين، وهي رد تاريخي على الاحتلال الذي يحاول طمس معالم هويتنا الوطنية.

وقال: وزارة الثقافة تضع حماية هذا الإرث على رأس أولوياتها، بمشروعات التوثيق، والترميم، والرقمنة، ومن خلال المؤسسات الشريكة، ليظل التاريخ الفلسطيني مفتوحا أمام العالم، لا تحجبه أسوار الاحتلال ولا محاولات التشويه. داعيا المؤسسات الثقافية والعلمية العربية والدولية للوقوف إلى جانب فلسطين في حماية هذا الإرث، وتعزيز الجهود المشتركة لحفظ المخطوطات المهددة، وتوثيق ما تبقى منها، ومنع استمرار سرقتها وتدميرها.

كما دعا المثقفين والمؤرخين إلى تسليط الضوء على المخطوط الفلسطيني، والتعريف به، ودوره في صياغة المشهد الحضاري العربي. معتبرا الحفاظ على المخطوطات الفلسطينية رغم الحروب والاحتلال انعكاس لصمود هذا الشعب، الذي لا يمكن محوه من التاريخ، ولا يمكن إسكات صوته، فكما حفظت هذه المخطوطات تاريخ أجدادنا، ستحفظ اليوم تاريخ نضالنا، وستكون دليلا للأجيال القادمة على أن هذه الأرض لم تكن يوما بلا شعب، ولم تكن يوما إلا فلسطينية».

الغزيون لا يتألمون بفقدان الأهل والأحبة فقط، بل ويعتصره الألم، جراء تدمير المواقع الأثرية بما فيها منازلهم التي شُيدت قبل مئات السنين، وكانوا حتى بداية العدوان يقطنون فيها مع ذكرياتهم وحكايات ورثوها عن الأجداد.

دورة المجلس المركزي.. دورة الضرورة الوطنية

بقلم: محمد علوش

هناك أهمية وطنية لعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وما يتطلبه ذلك أيضاً من أهمية ، وضرورة مشاركة كافة القوى والفصائل المنضوية بإطار المنظمة نظراً لضرورتها وأهميتها لإنجاح هذا الدورة ، والتوقف عن سياسة الاستنكاف والمقاطعة ، وأهمية تفعيل أطر ومؤسسات المنظمة وضمان استمرارية الحفاظ على حقوق شعبنا ومواجهة الإبادة الجماعية المستمرة بحق أبناء شعبنا في قطاع غزة والتطهير العرقي في القدس والضفة الغربية التي تقوم بها حكومة الاحتلال العنصرية بدعم متواصل من الإدارة الأمريكية.

المرحلة الحالية تتطلب التفكير في كيفية الحفاظ على المنجزات والمكتسبات التي حققها شعبنا الفلسطيني عبر نضاله المستمر، ومواجهة السياسات الأمريكية التي تشكل استعماراً جديداً ومخططاً لتطهير عرقي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمهم الآن ليس فقط تشخيص الواقع، بل البحث في آليات التصدي لهذا المخطط، لضمان الحفاظ على إنجازاتنا الوطنية والتقدم نحو تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال، رغم الظروف الصعبة التي نواجهها، والمعركة لم تنته بعد، وهذا يدعونا إلى ضرورة الحوار الوطني والمشاورات بين كافة قوى ومكونات منظمة التحرير الفلسطينية السياسية والمجتمعية في إطار التحضير لعقد دورة اجتماعات المجلس المركزي في الموعد المحدد ووفق جدول الأعمال المحدد، وضرورة اتخاذ خطوات إضافية بالتنسيق مع مختلف القوى الفلسطينية، لمواجهة إجراءات الاحتلال.

وعلينا اتخاذ مجموعة من الخطوات السياسية، أبرزها، الدعوة لاجتماع وطني للمكونات السياسة والمجتمعية بإطار منظمة التحرير يسبق اجتماع المجلس المركزي للتوافق على مخرجات المجلس كمحصلة للحوارات التي أدارتها اللجنة التحضيرية بالمكلفة من اللجنة التنفيذية للمنظمة، بحيث يكون الحوار مفتوحاً بين جميع الأطراف، ومواصلة التحرك الدبلوماسي لحشد الدعم الدولي لوقف حرب الأبادة على قطاع غزة وفي مواجهة مخططات الضم والتهجير، وتنسيق المواقف لمواجهة التحديات المقبلة بشكل موحد، ووضع استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة ما يتعرض له شعبنا من محاولات تهجير واقتلاع لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية ووقف عمليات الانروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل عجز المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته بالضغط على الاحتلال لاحترام الشرعية الدولية والقانون الدولي.

إن انعقاد دورة المجلس المركزي تأتي في ظل ظروف وأوضاع سياسية معقدة تتطلب اتخاذ سلسلة من القرارات الواضحة والحازمة، إضافة لصياغة خطة عمل استراتيجية للمرحلة القادمة تفضي للمحافظة على المشروع الوطني الفلسطيني، انطلاقاً من تحديد العلاقة التعاقدية مع دولة الاحتلال بانتهاء المرحلة الانتقالية، وتجسيد دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يترتب على ذلك من خطوات عملية ملموسة يتطلب اتخاذها على المستويين الداخلي والخارجي، وعلى الصعيد التنظيمي بتفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بوضع حد لسياسة تغييب وتهميش دور ومكانة المنظمة ومؤسساتها ودوائرها، لأن استمرارها سينعكس على دورها ومكانتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

إن المجلس المركزي مطالب بدورته المقبلة بتبني قرار واضح بالإعلان عن تجسيد دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة استناداً لقرار الجمعية العامة رقم 67/19 29 نوفمبر 2012 وقرار مجلس الامن 2334 ديسمبر 2016 والذي يعترف بموجبه بفلسطين دولة بصفة مراقب، وما يتطلبه ذلك من البدء الفوري باتخاذ سلسلة من الاجراءات العملية الملموسة على المستويين الداخلي والخارجي، وفي مقدمتها الإعلان عن برلمان تأسيسي، ووثيقة اعلان دستوري كخطوة أساسية لتجسيد قيام الدولة، إلى جانب ضرورة تبني موقف واضح وصريح بتحديد العلاقة ما بين المنظمة والسلطة، استناداً للقرارات الصادرة عن الدورة السابقة للمجلس المركزي وتوصيات اللجنة الإدارية للجنة التنفيذية، باعتبار أن المنظمة مرجعية للسلطة وما يتطلبه ذلك من تصويب العلاقة ما بين السلطة والمنظمة ، والاهتمام بدور المجلس المركزي للمرحلة القادمة بحيث يأخذ دوراً تشريعياً ورقابيا ، وكذلك إعادة تشكيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز الدور القيادي للجنة التنفيذية.

في جميع اجتماعات المجلس المركزي بات ملف تفعيل وتطوير دوائر ومؤسسات منظمة التحرير بنداً دائماً ويتم البحث فيه دون نتائج عملية ملموسة ودون قرارات ملزمة، مما أدى إلى تهميش وإضعاف مؤسسات م.ت.ف ودورها ومكانتها، لذا بات من الضرورة التوقف الجدي والنقدي وبعيداً عن الصياغات العامة والتوجهات والقرارات الغير ملزمة، وعلينا أن ننطلق من ضرورة تفعيل ما هو قائم على كل المستويات، في الوقت نفسه الذي نسعى إلى مشاركة الجميع في إطارها، ونتطلع أن يؤدي انعقاد المجلس إلى تصليب وتعزيز الوحدة الوطنية، وإيجاد الحلول للأزمات الداخلية ومعالجتها في إطار رؤية مشتركة تعزز الشراكة الوطنية والسياسية، والارتقاء بوحدة ومتانة النظام السياسي الفلسطيني، وبحيث يشكل كذلك قاعدة لمواجهة التحديات الخارجية على طريق تحقيق أهدافنا الوطنية بالحرية والاستقلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس.

هذه الدورة تمثل محطة وطنية للمراجعة والتقييم واستنهاض كل القوى في معركة الدفاع عن الحقوق والثوابت الوطنية، ونعتقد أن جدول أعمال المجلس مهم جداً، وأن هذه الدورة ستكون مختلفة عن سابقاتها بحيث ستكون لها مخرجات عملية وملموسة على الصعيد السياسي وعلى صعيد القرارات، وهذا المجلس بالذات مطالب بامتلاك المبادرة السياسية والاستمرار بالهجوم السياسي والدبلوماسي الفلسطيني لكسب الموقف الدولي والعربي وعزلة «إسرائيل» والإدارة الأمريكية، واتخاذ قرارات واضحة بإعادة صياغة العلاقة مع «إسرائيل» وتغيير القواعد والانتقال من السلطة للدولة، وإنهاء المرحلة الانتقالية بكافة التزاماتها واتخاذ إجراءات لتكريس مكانة الدولة الفلسطينية واقعياً، بتطوير آليات الاشتباك وفرض وقائع مادية على الأرض.

ومع أهمية هذه الدورة، إلا أن هناك من يختزل دعوة المجلس ببند وحيد مرتبط باستحداث منصب نائب الرئيس، وهذا أمر مشروع من الممكن معالجته في أطار رؤية للتكوير والأصلاح، ولكن القضايا متعددة والتحديات كبيرة وجميعها مرتبطة بعضها ببعض في مسار يتطلب وحدة الموقف وشراكة في اتخاذ القرار وحماية النظام السياسي الفلسطيني والقرار الوطني المستقل وإسقاط أي مشروع للوصاية والتبعية، وتعزيز مكانة ودور المنظمة كجبهة وطنية عريضة ما زالت مؤهلة لقيادة مسيرتنا النضالية وتحقيق الحرية والاستقلال.

إن دورة المجلس المركزي المرتقبة، مصيرية وتاريخية وفاصلة خاصة فيما يتعلق بتحديد العلاقة مع «إسرائيل» في ظل المرحلة السياسية الجديدة التي يعيشها شعبنا، وهذه المرحلة والوضع الجديد يتطلب وحدة وطنية وجبهة داخلية محصنة لمواجهة التحديات، وعلى الكل الفلسطيني تحمل المسؤولية، واتخاذ خطوات فعلية وجدية أمام المهام الوطنية المفصلية والملحة، والشيء الجوهري هو امتلاك زمام المبادرة لإصلاح النظام السياسي، حتى لا يفرض علينا الإصلاح من الخارج، فالاحتلال قام بالتنصل من الاتفاقيات السابقة، وعملياً يقوم باحتلال قطاع غزة، وضم الضفة الغربية، وإنّ الهدف المركزي هو تجسيد الدولة الفلسطينية، ويجب أن يكون هذا الملف وطنياً وشاملاً، عبر استنهاض الوطنية الفلسطينية، وذلك تحت شعار الدولة الفلسطينية، وهنا أيضاً تكمن الأهمية بأن يتحمل المجلس المركزي المسؤولية وأن يتولى صلاحيات المجلس التشريعي وأداء مهام الرقابة على أداء الحكومة، وهذا الأمر يوجب تفعيل لجان المجلس المركزي لتقوم بالمساءلة والرقابة، لذلك وجب توفر الإرادة السياسية نحو إعادة الاعتبار لكافة هيئات ودوائر ومؤسسات المنظمة لقطع الطريق أمام أي محاولة لإيجاد أطر بديلة أو موازية للممثل الشرعي والوحيد، ونريد لهذه الدورة أن تكون دورة الضرورة الوطنية في معركة الحرية والمصير المشترك لإفشال كافة السياسات والمشاريع الأمريكية الإسرائيلية.

الصهيونية بين إبادة غزة وخنق الضفة

بقلم: عايدة عم علي

المشروع الصهيوني قائمٌ على التوسع والاستيطان، ولم يقتصر يوماً على رقعة جغرافية محددة «فإسرائيل» الكبرى ليست مجرد شعار، بل استراتيجية ثابتة، بغض النظر عن اية اعتبارات أخرى.

فبينما يتركز القصف والإبادة الجماعية في غزة، تعاني الضفة الغربية من استعمار استيطاني متسارع وجرائم قتل واعتقالات وتهجير، فالاحتلال يستهدف الكل الفلسطيني، من خلال سفك دماء الفلسطينيين وسرقة أرضهم وحقوقهم ومقدساتهم، إرضاء لليمين المتطرف الدموي، عبر استباحة لمخيمات الضفة الغربية وبلداتها، وتصعيدٍ للزحف الاستيطاني، بمباركة أمريكية معلنة امام صمت عربي ودولي مدو.

الكيان الصهيوني الذي قام اساساً على فكرة الاستيطان وطرد السكان الاصليين وهم الشعب الفلسطيني غير اكذوبة «ارض بلا شعب لشعب بلا ارض»، لذلك الصهاينة يرفضون فكرة حل الدولتين لأن في ذلك اسقاط لمقولة لا يوجد شعب فلسطيني بل وعمل الصهاينة على معادلة جلب المستوطنين اليهود من الخارج وطرد الفلسطينيين وتهويد ارض فلسطين لإقامة دولة يهودية خالصة وازالة كل أثر بشري ومادي وتاريخي من ارض فلسطين، ومن هنا كان تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه هو اهم سلاح بمواجهة اسرائيل الى جانب المقاومة بكافة اشكالها.

ومع صعود التيار الديني المتطرف وسيطرته على مواقع القرار وسلطات دولة الكيان اتخذ الاستيطان وتيرة حادة يضاف اليها التضييق على الشعب الفلسطيني وزيادة العنف والتطهير العرقي وزراعة المستوطنات والتوسع فيها والسعي من اجل ان تصبح الضفة الغربية وغزة غير قابلة للحياة وما جرى في الضفة خلال السنوات الماضية خير دليل على تلك السياسة العنصرية مع اعادة احياء فكرة ان الوطن البديل والضغط على مصر لتكون سيناء البديل عن قطاع غزة وهذا الطرح الخطير يحظى برعاية امريكية حيث ترامب في البيت الأبيض يزايد على الصهاينة.

ومع تغير الوضع الاستراتيجي في المنطقة تحولت الدعوات للاستيطان وطرد الفلسطينيين صريحة وعلنية تتبناها الحكومة الاميركية وتدعمها علناً لتصبح أكثر خطورة على الشعب الفلسطيني وقضيته على شعوب المنطقة في ظل ما سمي اتفاقات ابراهام التي ترعاها وتعمل عليها بشكل حثيث الادارة الاميركية وحلفائها واتباعها.

وهذا يأتي بالتزامن مع ما أعلنته حكومة الاحتلال بشأن إنشاء ما يُسمى «إدارة المغادرة الطوعية» لسكان قطاع غزة، تحت إشراف وزارة الحرب لتكون بمثابة واجهة إجرامية وخادعة لسياسة الإبادة والتهجير القسري، التي تسعى من خلالها الى تفريغ الأرض من اصحابها، استكمالاً لمشروع استعماري بدأ منذ أن وطأة أقدام العصابات الصهيونية أرض فلسطين بدعمٍ من الاستعمار الغربي.

عمليا، لا فرق بين ما يُسمى «المغادرة الطوعية» و«التهجير القسري»؛ فكلاهما مصطلحان مضللان لإخفاء جريمة الإبادة والتطهير العرقي بحق شعب بأكمله؛ فما يجري على الأرض هو دفع شعبنا للرحيل تحت وطأة القصف والمجازر، والحصار والتجويع، وتدمير المنازل، باستخدام كل أشكال وأدوات الإبادة والضغط العسكري، في محاولة لشرعنة جريمة تاريخية بضوء أخضر أمريكي وتحت غطاء دبلوماسي وإنساني زائف.

المواجهة مع الاحتلال ليست خياراً، بل ضرورة وجودية، طالما أن المشروع ان الصهيوني مستمر في توسعه، والقوى العالمية تدعمه بلا شروط، لا بد أن تعي الشعوب العربية مسؤوليتها التاريخية، وألا تترك الفلسطينيين وحدهم في معركتهم المصيرية. في وقت نشهد تحركاً متزايداً للشعوب حول العالم، التي خرجت في مظاهرات وفعاليات داعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، مؤكدة أن القضية الفلسطينية قضية إنسانية تتطلب تضامناً دولياً لوقف العدوان وإنهاء الاحتلال.

شعبنا الفلسطيني، الذي صمد لعقود في وجه الاحتلال، سيظل متجذراً في أرضه، يدافع عنها بدمائه وإرادة لن تنكسر، ولن تنجح كل محاولات الاقتلاع والتهجير.

ترامب يبدأ «الحرب الاقتصادية».. الشرق يرد فماذا عن الحلف الغربي؟

بقلم: خليل حمد

هل طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على نفسه وإدارته أسئلة من نمط: «هل نحن مستعدون؟» قبل أن يعلن «حربه الاقتصادية على الجميع»؟ ربما يبدو السؤال متأخراً أمام حزمة الإجراءات الاقتصادية القاسية التي أعلنها الرجل مؤخرا على واردات بلاده من معظم دول العالم، واصفاً الخطوة بـ «إعلان التحرير الاقتصادي للولايات المتحدة».

فقد شملت الإجراءات فرض ضريبة 25% على السيارات المستوردة، و20 % على الواردات الأخرى، مع نسب أعلى استهدفت شركاء تجاريين محددين: 34 % على الواردات الصينية وأعيد النظر بها لتصبح 125 % ولترد الصين بزيادة الضرائب الجمركية بذات النسبة، 24 % على الواردات اليابانية، 20 % على واردات الاتحاد الأوروبي، وفقاً لشبكة «سي إن إن بيزنس» الأمريكية. لم يكتفِ ترامب بذلك. لا يريد الرجل لأحد أن يرد عليه بالمثل، فأمام قرار صيني بفرض ضريبة مماثلة على البضائع الأمريكية (34 %)، لوح ساكن البيت الأبيض برفع الضرائب من طرفه إلى 50 %!

هذا التهديد يجعل التشكيك بهدف الخطوة أمراً صائباً، فهي تحمل صيغة انفعالية وانتقامية غير محسوبة. غير أن الهدف المعلن من قبل إدارة البيت الأبيض هو «تقليص العجز التجاري وتحفيز الصناعة المحلية»، لكن هذا الهدف مبني على رؤية أحادية من أركان إدارة ترامب، أو ربما من ترامب وحده، غرفة التجارة الأمريكية اعتبرت الخطوة «ضريبة واسعة على المستهلكين» وتُهدد بحدوث ارتفاع حاد في الأسعار وتباطؤ اقتصادي بحسب صحيفة وول ستريت جورنال.

الخطوة أثارت ردود أفعال سريعة من قبل شركاء الولايات المتحدة الاقتصاديين، ومنهم حلفاء تقليديون لواشنطن أغضبهم القرار ليس لأنه سيؤثر على اقتصادهم فحسب، بل لأنه يمثل «طعنة» على المستوى السياسي وعلى مستوى «الثقة» بين أعضاء الحلف الغربي التاريخي. الأمر له منحيان إذاً. وللنقاش فيهما كثير من التفاصيل. كندا مثلاً حذرت من فقدان مليون وظيفة وارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، واحتمال دخولها في ركود اقتصادي. الاتحاد الأوروبي وصف القرار بأنه «غير متناسب»، معلناً نيته الرد بإجراءات مضادة لحماية مصالح السوق الأوروبية المشتركة. الكلمة الأصدق ربما جاءت من رئيس الوزراء الأسترالي: «التعريفات الجمركية ستؤذي أميركا أكثر مما ستفيدها».

والأذية هنا حرفية وليست مجازية. وفق توقعات الخبراء هناك ثمن كبير سيدفعه الأمريكي والعالم، ولا احد يعرف إذا كان الجميع مستعداً لذلك. أول النتائج المباشرة كانت تراجعاً ملحوظاً في الأسواق المالية خوفاً من احتمالية دخول الاقتصاد الأميركي في موجة من التضخم والركود المتزامنين (رفع بنك غولدمان ساكس احتمالات حدوث ركود في الولايات المتحدة إلى 45 %). أما النتائج الأبعد فستشمل الأسواق الأمريكية والعالمية. داخلياً سترتفع أسعار المواد المستوردة دون قدرة على استبدال هذه البضائع بأخرى محلية الصنع، لأسباب عديدة من بينها نقص العمالة في ظل قرارات ترامب ترحيل المهاجرين، كل هذا سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الولايات المتحدة بشكل متسارع.

الأمر نفسه سيسري على الأسواق العالمية. الصين مثلاً تعيش حالياً أزمة فائض الإنتاج والانكماش. الرسوم الأمريكية ستجعل الأمر أكثر حدة، ومرونة الاقتصاد الصيني غير معروفة رغم إجراءات التحفيز الحكومية. أما أوروبا التي تتأرجح على حافة الركود فتتوعد بالرد بالمثل، ولكن هذا الأمر سينقل الركود إلى السوق الأمريكية أيضاً، بحيث لن تجد الولايات المتحدة أسواقاً لتصريف منتجاتها. الاقتصاد عملية تبادلية، ولا يمكن لطرف أن يفرض رسوماً على الاستيراد دون أن يتوقع رسوماً على صادراته.

هل تغيب هذه النقطة الأساسية عن ترامب ومجموعته الاقتصادية؟ ربما الأمر مقصود، فنظرياً قد يؤدي التضخم إلى حل مشكلة الديون الأمريكية الضخمة بخفض قيمتها، لكن هذا الأمر له آثاره الكارثية على مستوى التطبيق، ففي الاقتصاد القاعدة ثابتة: «دينك هو أصل لشخص آخر، رأس مال شخص آخر، ومدخرات شخص آخر». هروب البيت الأبيض من القيمة الحقيقة للديون الأمريكية سيجعل الجميع يدفع الثمن. بمعنى أن «حرب ترامب الاقتصادية» ستؤدي إلى انخفاض هائل في مستوى المعيشة في الولايات المتحدة والعالم، وهو ما سيؤدي حتماً إلى اضطرابات سياسية.

وعلى ذكر السياسة، فإن طريقة الرد على الإجراءات الأمريكية عالمياً تشي بالكثير عن شكل العالم الذي نشهد مخاضه اليوم. أوروبا مثلاً أعلنت على لسان رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين العمل على تطوير السوق الداخلية والعلاقات مع الشركاء الآخرين. لكن أوروبا نفسها تهرَّبت من الحديث عن هذه «الحرب الاقتصادية» في اجتماعات حلف الناتو، لأن الحلف «يُركز على القضايا الأمنية. أما القضايا المالية والتجارية فهي من مسؤولية الحكومات الوطنية»، وفقاً للأمين العام لحلف شمال الأطلسي مارك روته. هو نفسه الاجتماع الذي سيحضره لأول مرة وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو! هذا يشي أنه لا يوجد قرار أوروبي حتى اللحظة بالخروج من العباءة الأمريكية، رغم أن الحلف بين أركان الغرب بدأ يتصدع، في الاقتصاد وفي السياسة قبل ذلك.

بالمقابل، تبدو خطوات المعسكر الشرقي أكثر اتزاناً. عشية ساعة الصفر لبدء الإجراءات الاقتصادية الترامبية، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال استقباله نظيره الصيني وانغ يي أن «روسيا والصين متحدتان» معدداً أركان هذه العلاقة الراسخة وعلى رأسها «الشراكة الواسعة في إطار المصالح الوطنية»، ومشدداً على أن رئيسَي البلدين عازمان على تعزيز «الروابط الروسية الصينية» بشكل مستدام. لا يخفى على أحد أهمية السوق الروسية بالنسبة للمنتجات الصينية، خصوصاً في ظل «العقوبات» الغربية القاسية ضد موسكو. خطوة روسية صينية مهمة لكنها ليست وحيدة. توسع موسكو أسواقها التجارية غير المعتادة، فمثلاً نما التبادل التجاري بين روسيا وفيتنام أكثر من 20 % خلال 2024، وبلغ 6 مليارات دولار، علماً أن «هذا المستوى لا يمثل الحد الأقصى للتجارة»، وفقاً للافروف أيضاً.

الانفتاح على الأسواق الأخرى كلمة مفتاحية في الرد على إجراءات ترامب. وسائل إعلام صينية ذكرت أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية اتفقت على الرد بشكل مشترك. وفق الاتفاق فإن اليابان وكوريا الجنوبية تسعيان لاستيراد مواد خام لأشباه الموصلات من الصين، والصين مهتمة أيضاً بشراء منتجات الرقائق منهما، خطوة أولى كللها اتفاق على تعزيز التعاون في سلسلة التوريد والانخراط في حوار أوسع بشأن ضوابط التصدير.

الأمثلة الأخيرة لخطوات روسيا والصين في مواجهة إجراءات ترامب الاقتصادية ليست الوحيدة، لكن ذكرها يأتي بهدف الوصول إلى استنتاجات سياسة حول طبيعة النظام العالمي الذي نعيش مخاضه. ففي حين تدور أوروبا في حلقة مفرغة من الحلول التقليدية، تبدو موسكو وبكين أكثر مرونة وانفتاحاً على أسواق العالم، حتى الدول التي لا تُعتبر جزءاً من التحالف الاقتصادي التقليدي مع المعسكر الشرقي، بل محسوبة على الحلف الأمريكي الأوروبي. لا يمكن التقليل من أهمية هذا الاختراق في التوازنات العالمية من بوابة الاقتصاد.

لا أحد طبعاً يقول إن السياسة الاقتصادية الأمريكية ستكون بلا آثار على العالم، بل إن أفضل المتفائلين يؤكد أن النتائج ستكون قاسية على كل الدول، وعلى الاقتصادات الأضعف بشكل أوضح. لكن ولأن قوانين الاقتصاد فيزيائية، فهناك خلاصة لا يجب أن تغيب عنا: يتغير شكل وطبيعة وبنية المادة عن تطبيق ضغط كبير عليها، أكبر مما تستطيع معه الحفاظ على شكلها. في الخلاصة: الضغوط الكبيرة تؤدي إلى تغيرات في شكل القوى العالمية وتحالفاتها، وهذا جزء من ولادة العالم الجديد الذي نشهده اليوم.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

البلادة السياسية

المتبع لأحوال البلاد والعباد في هذه الرقعة الصغيرة مساحة والكبيرة تأثيرا في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتكالب عليها أعتى القوى العظمى في العالم، ومعها من تحت ستار بعض «أخوة»، يرى العجب العجاب، ضمن مفهوم إدارة الحروب بالوكالة في عالم يشهد الفوضى والفلتان، وتتحكم فيه دولة واحدة تدير دفه المعارك، مع بقاء الدول عبيدة لمصالحها.

لكن الأعجب، هو حالة البلادة السياسية التي وصلت لها فصائل فلسطينية ومعها بعض القوى المجتمعية، والتي انعكست على الشارع الفلسطيني الذي أصبح في حالة من اللامبالاة، وكأن ما يحدث في شمال الضفة الغربية شأن خاص بتلك المنطقة، بينما بقية المناطق تقف في حالة المتفرج، وكذلك حالة التكيف مع الوضع القائم المريحة للاحتلال الذي أصبح بلا كلفة حقيقية، وبقي متنفس الشعب من وراء الكيبورد ومواقع التواصل الاجتماعي التي تشهد الثورات وبينما على الأرض أكبر مسيرة يكون عدد الصحفيين لتغطيتها أكثر من عدد المشاركين بها.

إن ضبابية الموقف الفلسطيني المتردد في أغلب الأحيان في اتخاذ القرار الصائب، والدوران في حالة محاولة اللحاق بالركب، باتت سياسة عدمية، لن تجني مكاسب للقضية الفلسطينية، فمن ناحية لجنة تنفيذية بالكاد تتفاعل مع الأحداث الجارية وحكومة شبه غائبة لا تحرك ساكنا، سوى المزيد من الرضوخ للمزيد من ما يسمى حزمة الإصلاحات دون تردد ، ودون قطف ثمارها لينعكس إيجابا على قضينا الوطنية، بينما مازالت الرئة الأخرى من الوطن تذبح من الوريد الى الوريد وتمسح العائلات بأكملها من السجل المدني وهناك من يتاجر بدماء من تبقى من أطفال غزة، ويدير جزءا من معاركه من فنادق قطر وقرب القاعدة الأمريكية التي تزود الاحتلال بأعتى الأسلحة المحرمة دوليًا، ومؤسسات مجتمع مدني تأخذ من الحرب بابا للاسترزاق وجني الدولارات.

يترك المواطن الفلسطيني يواجه مصيره وحيدا، بينما جل ساسة البلاد في رحلة طويلة من البلادة السياسية ومحطات استراحة لعقول لا تمت للذكاء السياسي بصلة، عاجزة عن تدبير الشأن العام وغير قادرة على إنتاج الأفكار المنطقية الموضوعية القادرة على انتشال البلاد من أزماته العاصفة، أو إنجاز المهمات الوطنية، فلم يعد اليسار يسارا بل اصبح يسارا اسلاميا، وبعض المرتزقة السياسيين يسارعون جهرا وخفيه ومعهم حفنه من أصحاب رؤوس الأموال لتقديم اوراق الاعتماد لبعض العواصم العربية والغربية، بنظرهم أن السياسة مشروع ربحي، غير مدركين أن قضية شعبنا أكبر قيمة وقامة من ذلك فهي نضال مستمر ضد الاحتلال وشركاءه من المنظومة الاستعمارية التي ما زال الفكر الاستعماري في عقلها وتدافع عن الاحتلال بصفته جزء أصيل منها وكيان وظيفي لها .

البلاد أحوج ما تكون اليوم لصوت العقل الرصين القادر على اعادة مسار القضية الفلسطينية عالميا، وتصويب الوضع الداخلي لمواجهة التحديات والنهوض بالمسؤوليات، أما أن تترك الحالة السياسية على حالها، دون تحرك جاد ومسؤول، فإن ذلك يعني المزيد من الخسارة في الأرواح وفيما تبقى من ارض، فيما الفراغ السياسي يخلق قوى أخرى لتأخذ الدور وسوف تجد من يرعاها ويمكنها ويدافع عنها لتفرض على شعبنا وقضيتنا.

ونأمل أن يكون انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني جاد ومسؤول، وأن تتحمل القوى المنضوية تحت المنظمة مسؤوليتها لإعادة تصويب الأوضاع داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية وبناء شراكة وطنية حقه، وألا يكون انعقاده لمجرد تعديل المادة ١٣ من النظام الداخلي ليتيح انتخاب نائب الرئيس، وبعد ذلك « العوض بسلامتكم «.

على الهامش اعلان الرئيس الفرنسي بشأن الاعتراف بالدولة الفلسطينية تطور هام وتغيير في سياسة فرنسا علينا التقاط هذا الاعلان ومواصلة الجهد مع فرنسا، فعالم اليوم متغير ولربما يضغط الاحتلال الذي لا يترك شاردة ولا واردة باتجاه الضغط لثني فرنسا عن هذا الإعلان، وتكون البلادة السياسية قد اضاعت هذه الفرصة التي ستقود للمزيد من الاعترافات الأوروبية بالدولة الفلسطينية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور